

ضوابط من صفت
العلماء
أحمد حبه

بقلم

حسين صالح العايش البراك

ضوابط

منصب المرجعية

بقلم :

حسين صالح العايش البراك

٢٠١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين. وبعد..

فقد مثلت المرجعية للشيعة الإمامية دوراً هاماً وبارزاً في العالم الإسلامي بل في العالم بأسره، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل:

منها التقوى والارتباط بالله تعالى والتجسيد الحي لنهج النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام).

ومنها العلم: فقد كانت آثار المراجع تدل على علمهم الجَم والواسع بالفقه والأصول واللغة والرجال والدراية والعلوم العقلية.

ومنها العلم بالزمان: حيث كان كثير من المراجع له دراية ووعي بالزمن الذي يعيشه، فلم تهجم عليه اللوابس.

ومنها المرونة الفائقة للفقه المستنبط في تلبية الحاجة العملية للمكلفين: ففقه أهل البيت (ع) وبالرغم من وجود حاجة ماسّة إلى تجديده إلا أنه قدّم فتاوى جدّ هامة على الصعيدين الفردي والاجتماعي، كان لها أبلغ الأثر في حفظ الإسلام من ناحية والانتماء لمدرسة أهل البيت (ع) من ناحية أخرى.

ومنها الدور الأبوي لمراجع الدين: فقد كان بعضهم يعيش آمال وآلام الأمة ككل فضلاً عن مقلديه.

ومنها الوسطية: فقد كان الفقهاء يعيشون الوسطية ويؤكدونها على المنتمين لمذهب أهل البيت ع، فلم تصدر منهم وعنهم فتاوى التكفير والمحاربة لفرق المسلمين الأخرى، بل على العكس من ذلك فقد أصدرت فتاوى تجيز الصلاة خلف العامة والأخذ بأرائهم الفقهية تقيّة، ولا نقصد بالتقية هاهنا الخوف من وجود ضرر على المكلف بل التقية المداراتية التي تمهد للقاء بين مذاهب المسلمين وعلمائهم ليتدارسوا نقاط الضعف لديهم، ومن ثم يضعون الحلول العلمية العملية

لمعالجتها، من هنا حري بنا أن نتعرف على الضوابط التي يجب أن تتوافر في المرجعية الشيعية، وسننطلق من خلال آي القرآن الكريم والروايات والأحاديث الواردة عن النبي ص والأئمة من أهل البيت ع في ذلك.

ومنها الاستشارة لأهميتها في تشخيص موقف المرجع من الأحداث التي تمر بها الأمة.

ومنها سلامة الاعتقاد ووسطيته ليكون المرجع مقبولاً عند الجميع لكونه ذا قدم راسخة في الولاية لأهل البيت ع.

ومنها الذوق السليم والسليقة الفقهية لفهم لحن كلامهم ع ليكون قادراً على استنتاج النص دون تأويل يبعده عن العرف.

ومنها العلم بالموضوع الذي يترتب عليه إعطاء الفتوى وإصدار الحكم، لأهمية ذلك، ولعلنا نفيض فيه بشيء من التفصيل لأهميته الفائقة في نواح متعددة وكثيرة يحتاجها الفقيه.

١. ضرورة الرجوع للعالم في معرفة التكليف الشرعي :

إن مسألة رجوع الجاهل الى العالم في اختصاصه من المسائل البديهية، ولهذا تجد التطبيق العملي لهذه المسألة لدى الناس كافة، فلا يستندون الى غير المتخصص في المسائل الهامة التي تتعلق بشؤون دنياهم، فما بالك أن يرضوا بالاستناد اليه في شؤون دينهم، ولعل ما ورد في القرآن الكريم من آيات تشير إلى ما عليه العقلاء في العرف، قال تعالى (فَسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)، وقال تعالى: (وَ مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) (التوبة : ١٢٢)، وأقر ذلك الذكر الحكيم أيضاً، قال تعالى: (إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَ لَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَ لَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) (فاطر : ١٤)، بل أن الحق تعالى جعل شهادة العلماء على توحيده كشهادته مع ملائكته على ذلك، وما ذلك إلا لكون العلم يكشف عن الواقع

بأجلى صورة، قال تعالى: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (آل عمران : ١٨).

دلالة الروايات علم ذلك

لقد دلت طائفة من الروايات على لابدية توافر العلم للمرجع، منها: ما روي عنه ص: (مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)، وما روي عن أبي جعفر ع: (مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى مِنَ اللَّهِ لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ وَ لَحِقَهُ وَزُرٌّ مِنْ عَمَلٍ بِفُتْيَاهُ).

وهناك طائفة من الروايات تدل على هذا المعنى، وهي واضحة في دلالتها على ضرورة أن يكون من يتصدى للفتيا عالماً، ومبينة للأثار السلبية للإفتاء بغير علم كالبعد عن الله بلعن ملائكته وحمله لوزر من يعمل بفتاواه.

ولعلنا نستفيد من بعض الروايات أن يكون المرجع على درجة من العلم عالية نعبّر عنها بتعبيرات متعددة – الأعلمية – الإحاطة بالأحكام الشرعية – مع ابتكار لبعض القواعد والآراء الفقهية التي تنتج من خلال دقة الاستنباط – ويجمع ذلك وغيره ما نعبّر عنه بالاحتراف في التعبيرات الحديثة، والمملكة الناضجة في التعبيرات القديمة.

ومن الروايات الدالة علم ذلك:



١- عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع- عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَهُمَا مُنَازَعَةٌ فِي دَيْنٍ أَوْ مِيرَاثٍ فَتَحَاكَمَا إِلَى السُّلْطَانِ وَإِلَى الْقُضَاةِ أَيْحِلُّ ذَلِكَ قَالَ: مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ فَإِنَّمَا تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ وَمَا يَحْكُمُ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سُحْتًا وَإِنْ كَانَ حَقًّا ثَابِتًا لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُكْفَرَ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ قُلْتُ فَكَيْفَ يَصْنَعَانِ قَالَ يَنْظُرَانِ إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَنَظَرَ فِي حَالِنَا وَحَرَامِنَا وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا فَلْيَرِضُوا بِهِ حَكْمًا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ فَإِنَّمَا اسْتَخَفَّ بِحُكْمِ اللَّهِ وَعَلَيْنَا رَدٌّ وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى

حَدِّ الشَّرْكَ بِاللَّهِ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ كُلُّ رَجُلٍ اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا فَرَضِيَا أَنْ يَكُونَا النَّاطِرَيْنِ فِي حَقِّهِمَا وَاخْتَلَفَا فِيمَا حَكَمَا وَكِلَاهُمَا اخْتَلَفَا فِي حَدِيثِكُمْ-

قَالَ الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَلُهُمَا وَأَفْقَهُهُمَا وَأَصْدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْزَعُهُمَا ١ وَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخَرُ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَانِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَا يُفْضَلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ ٢ قَالَ فَقَالَ : يُنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رِوَايَتِهِمْ عَنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمَا بِهِ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِكَ فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا وَيُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ فَإِنَّ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ. وَإِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ : أَمْرٌ بَيْنَ رُشْدِهِ فَيَتَّبَعُ، وَأَمْرٌ بَيْنَ غَيْهِ فَيُجْتَنَّبُ، وَأَمْرٌ مُشْكِلٌ يُرَدُّ عَلَيْهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص : حَلَالٌ بَيْنَ وَ حَرَامٌ بَيْنَ وَ شُبُهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَمَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ نَجَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَ مَنْ أَخَذَ بِالشُّبُهَاتِ ارْتَكَبَ الْمُحَرَّمَاتِ وَ هَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عِنكُمَا ٣ مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثَّقَاتُ عَنْكُمْ قَالَ يُنْظَرُ فَمَا وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ خَالَفَ الْعَامَّةَ فَيُؤْخَذُ بِهِ وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ وَافَقَ الْعَامَّةَ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ وَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبْرَيْنِ مُوَافِقًا لِلْعَامَّةِ وَ الْآخَرَ مُخَالِفًا لَهُمْ بِأَيِّ الْخَبْرَيْنِ يُؤْخَذُ قَالَ مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ فِيهِ الرَّشَادُ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَإِنْ وَافَقَهُمَا الْخَبْرَانِ جَمِيعًا قَالَ يُنْظَرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أَمِيلُ حُكْمَهُمْ وَ قَضَاتُهُمْ فَيُتْرَكُ؛ وَ يُؤْخَذُ بِالْآخَرِ قُلْتُ فَإِنْ وَافَقَ حُكْمَهُمُ الْخَبْرَيْنِ جَمِيعًا قَالَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَرْجِهَهُ حَتَّى تَلْقَى إِمَامَكَ فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ خَيْرٌ مِنَ الْإِقْتِحَامِ فِي الْهَلَكَاتِ ٦.

والحديث وإن كان وارداً في القضاء إلا أنه لا يختص به، بل يشمل الأحكام الشرعية التي تكون مورداً للخلاف بين الفقهاء، فلا يحصل الاطمئنان للمكلف إلا بالأخذ بفتوى الأعلام بمعنى الأقوى مهارة في استنباط الحكم الشرعي، وقد دلل العلماء على هذا بقولهم إن الشك في الحجية

١ (١) في الجواب اشعار بأنه لا بد من كونهما عادلين فقيهين صادقين ورعين. والفقهاء هو العلم بالأحكام الشرعية. (آت)

٢ (٢) و في بعض النسخ: [على صاحبه].

٣ (٣) يعني الباقر و الصادق عليهما السلام. (آت)

٤ (٤) أي ينظر إلى ما حكمهم و قضاتهم إليه أميل. و حكمهم بدل من الضمير المنفصل في قوله: ما هم.

٥ (٥) أي: قف.

٦ كليني، محمد بن يعقوب، الكافي (ط - الإسلامية) - طهران، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ.ق.

يساوق عدم الحجية بمعنى أن فتوى المفضول في المقام مشكوكة الحجية بالمقارنة إلى فتوى الأفضل، ولهذا يتعين الأخذ بفتوى الأفقه لكونها الحجة، وهناك بعض الأدلة الأخرى التي لا يبعد أن تكون دالةً على هذا المطلب، كرواية داوود بن حصين عند اختلاف العدلين، قول أيهما يمضي الحكم؟ فكان جوابه — عليه السلام — "ينظر إلى أفقهما وأعلمهما بأحاديثنا وأورعهما، فينفذ حكمه" (من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق ج ٣ ص ٨)، وكذلك قول أبي الحسن الثالث — عليه السلام -: "فاصمدا في دينكما على كل مسن في حبنا، وكل كثير القدم في أمرنا، فإنهما كافوكما إن شاء الله" (وسائل الشيعة (آل البيت)، الحر العاملي، ج ٢٧ ص ١٥١).

إن ما أفاده الإمام الهادي - عليه السلام - يظهر منه بالتأمل بأنه لا يكفي أن يكون الإنسان قد أمضى جل عمره في حب أهل البيت ومعرفة علومهم، بل لابد أن يكون كثير القدم، وهو تعبير دقيق في الدلالة على رسوخ الفهم في روايات أهل البيت — عليهم السلام — (أي العلمية)، ويمكن أيضاً أن يستدل بما روي عن أمير المؤمنين - عليه السلام - في عهده للأشتر: "اختر للحكم أفضل رعيتك"، أي علماً وتقوى، خصوصاً إذا ضمنا إلى هذا ما ورد في ذم من يتصدى للقضاء وفي المصر من هو أفضل منه، وقد فسر الإمام — عليه السلام — "أفضل الرعية بمن لا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصومة، ولا يتمادي في الزلة، ولا يحصر من الفياء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على الطمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم عند الشبهات، وأخذهم بالحجج، وأقلهم تبرما في مراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدنيه إطراء ولا يستميله إغراء"، وفي كلامه — عليه السلام — إيضاح وإبانة على لابدية أن يكون من يتصدى للحكم الذي يشمل الفتوى لا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأنت إذا تأملت أقصى الفهم اتضح لك المراد من اشتراط العلمية، وكذلك في قوله "وأخذهم بالحجج" فإن المراد منه أنه الأكثر اطلاعا على الأدلة ومعرفة دلالتها على ما يريد أن يدل به من حكم.

وفي كلامه — عليه السلام — عمق، يتنبه إليه من تمعن في الروايات (انظر الاجتهاد والتقليد لرضا الصدر ص ١٩٤ و ١٩٥)، وهنا لابد أن نلفت النظر على أننا نريد من العلمية بحسب ما نفهمه من الروايات الوصول إلى الدرجة العالية التي عبر عنها في الرواية "كثير القدم" بمعنى أنه كثير الممارسة والتردد في الروايات والقواعد الأصولية وفهم حقائق الدراية والرجال وفهم حيثيات

التفسير لأي القرآن الكريم، ويمكن أن نعبر عنه بالتعبير الحديث بالأسْتَأْدُ أو البروفسور هو لقب يطلق على الأستاذ الجامعي المختص في علم ما، وهو أعلى مرتبة علمية في الجامعة وتعني الشخص المعترف له بالتمكن من مجال علمي ما، وأنه المعلم ذو المرتبة العليا (ويكيديا: انظر بروفيسور)، ولا مانع هنا أن يجتمع عدة ممن يُشهد لهم بالمكنة والقدرة الفائقة في هذا المجال، وعندئذ يسوغ الرجوع إلى كل أي واحد منهم، نعم يمكن أن نعمل قواعد الترجيح ككون أحدهم الأتقى أو الأجدر في مجال تحتاجه الأمة، فيتعين تقليده بالمرجحات، وعند التساوي فإن المكلف يختار أي واحد منهم، ولا يلزمه الاحتياط عند الاختلاف في الفتوى، لأن الروايات لم تشر إلى ذلك، بل أرجعت إلى رواية أحاديثهم مع المواصفات الخاصة التي أشير إليها في بعض الروايات، ولعل ما ذكر في بعض تعبيرات العلماء من كون الأعلم هو الأجود استنباطاً أو الأدق في الاستنباط أو الأكثر إحاطة أو من لديه ابتكار في القواعد الأصولية والفقهية أو الأقوى في المهارة الكتابية للتعبير عن حقائق الفقه يفصح عن ما أوضحنه.

٢. العدالة والتقوى

من نافلة القول التحدث عن هذا الشرط في منصب المرجعية كضابطة من ضوابطها لبدايته في هذا المنصب، غير أنه لابد أن نشير إلى بعض الأدلة الدالة عليه، وقبل أن نشير إليها نذكر ما يراد بالعدالة..

قال السيد السيستاني: العدالة ملكة الاجتناب عن الكبائر وعن الاصرار على الصغائر وعن منافيات المروءة الدالة على عدم مبالاة مرتكبها بالدين، ويكفي حسن الظاهر الكاشف ظناً عن تلك الملكة. (تعليقة العروة الوثقى. الجزء الثاني- [1972] مسألة ١٢) .

وجاء أيضاً في موقعه (حفظه الله) العدالة هي الاستقامة العملية في جادة الشريعة المقدسة الناشئة غالباً عن خوف راسخ في النفس، وينافياها ترك واجب أو فعل حرام من دون مؤمن (من موقع س السيستاني – <https://www.sistani.org/arabic/qa/0283>).

وقال السيد الخوئي يرحمه الله: العدالة عبارة عن ملكة اتيان الواجبات وترك المحرمات ((مسألة ٢٣) - كتاب الاجتهاد والتقليد - السيد الخوئي - الصفحة ٢٥٢).

وهي شرط في جملة من الموارد كالتقليد، والشهادة والقضاء، والطلاق، وإمامة الجماعة وغير ذلك، وهناك أدلة دالة على لا بديتها بل على ضرورتها، قال السيد الخوئي رحمه الله: اشتراط العدالة كاشتراط البلوغ والايان لا يكاد يستفاد من شيء من السيرة والأدلة اللفظية المتقدمتين، وذلك لان مقتضى اطلاق الآية والاخبار عدم الفرق في حجية انذار الفقيه أو قول العالم أو رأى العارف بالأحكام بين عدالته وفسقه، كما ان السيرة الجارية على رجوع الجاهل إلى العالم غير مقيدة بما إذا كان العالم عادلاً بوجهه، نعم مقتضى السيرة وغيرها من الأدلة القائمة على حجية الخبر الواحد اشتراط الوثاقة في المقلد، وذلك حتى يجوز الاعتماد على إخباره عن رأيه ونظره، ولا يشترط فيه زائداً على الوثوق شيء.

نعم قد يستدل على اعتبار العدالة بالإجماع، وفيه أنه ليس من الاجماع التعبدي في شيء، ولا يمكن أن يستكشف به قول الامام - ع - لاحتمال استنادهم في ذلك إلى امر آخر كما ستعرف.

وقد يستدل عليه برواية الاحتجاج المروية عن التفسير المنسوب إلى العسكري - عليه السلام - حيث ورد فيها: "فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه..".

ويُدفعه "أولاً": أن الرواية ضعيفة السند لان التفسير المنسوب إلى العسكري - عليه السلام - لم يثبت بطريق قابل للاعتماد عليه فان في طريقه جملة من المجاهيل (كتاب الاجتهاد والتقليد - السيد الخوئي - الصفحة ٢٢١)، ولا يكاد ينقض تعجبي منه - يرحمه الله - في مناقشته هذه إذ أن اشتراط العدالة في المرجع أولى بمراتب من اشتراطها في القضاء وفي إمامة الجماعة و الموارد الأخرى التي اشترطت فيها، إذ أن المرجع ليس يعطي الرأي العلمي المجرد عن الظروف المحيطة به والأحوال الملبسة إياه، ومن هنا فإن اشتراط العدالة لا محيص عنها ولا بد منها، مع أن الإجماع في

المقام فيه الكفاية إذ أنه اجماع لم يشذ فيه أحد بعدم اشتراطها، ولا يقال في مثله بعدم الكشف عن رأي المعصوم، بل أن الاجماع في المقام بمثابة رواية غير مكتوبة.

وأما المناقشة في الرواية المنسوبة الى الامام العسكري عليه السلام فهناك بعض المباني الرجالية التي تصححها كالاتماد على الوثوق في المتن، والرواية في المقام مضامينها صحيحة فلا يسوغ للمؤمن ان يرجع الى فقيه غير حافظ لدينه وليس بمخالف لهواه، بل أن التعبيرات الواردة في الرواية دالة على صدورها من مشكاة الولاية والتعبير فيها بقوله عليه السلام: (صائناً لنفسه) يدل على أعلى مراتب التقوى، بأن يكون الفقيه ورعاً في دينه، وقوله عليه السلام: (حافظاً لدينه) لعله يراد به ان يكون الفقيه لديه الإحاطة والدقة في معرفة ارتباط الاحكام بعضها ببعضها الآخر، كي لا يقول برأي أو يدلي بفتوى تؤدي الى عدم الحفاظ على الدين في باب آخر من أبواب الفقه أو مسألة أخرى من المسائل العقديّة.

والخلاصة أن حفظ الدين بمعنى حياطته بالحفاظ عليه معرفياً وتطبيقياً، وأما مخالفة الهوى فإن فيها سنام الفقه، و حقيقة العبودية لله تعالى بالطاعة المطلقة له، والخروج من سلطان إغواء الشيطان ووسوسته، من هنا رتب عليه السلام الرجوع إليه على توافر هذه الخصائص والشروط ليأمن المكلف بمسيره في صراط العبودية الحقّة لله تعالى، ولعله لما قلناه تراجع عن رأيه، وقال: (إن مقتضى دقيق النظر اعتبار العقل والايمن والعدالة في المقلد بحسب الحدوث والبقاء، والوجه في ذلك أن المرتكز في أذهان المتشرعة الواصل ذلك إليهم يدا بيد عدم رضا الشارع بزعامة من لا عقل له، أو لا ايمن أو لا عدالة له، بل لا يرضى بزعامة كل من له منقصة مسقطه له عن المكانة والوقار، لأن المرجعية في التقليد من اعظم المناصب الالهية بعد الولاية، وكيف يرضى الشارع الحكيم أن يتصدى لمثلها من لا قيمة له لدى العقلاء والشيعية المراجعين إليه، وهل يحتمل أن يرجعهم إلى رجل يرقص في المقاهي والاسواق أو يضرب بالطنبور في المجمع والمعاهد ويرتكب ما يرتكبه من الافعال المنكرة والقبائح! أو من لا يتدين بدين الائمة الكرام ويذهب إلى مذاهب باطلة عند الشيعة المراجعين إليه!؟ فان المستفاد من مذاق الشرع الانور عدم رضا الشارع بإمامة من هو

كذلك في الجماعة، حيث اشترط في امام الجماعة العدالة فما ظنك بالزعامة العظمى التي هي من أعظم المناصب بعد الولاية، إذا أنه كاحتمال جواز الرجوع إلى غير العاقل، فلا يمكن لأحد أن يقول بذلك.

٣. العلم بالزمان للمرجع :

جاء في الرواية (عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: (وَالْعَالِمُ بِزَمَانِهِ لَاتَهْجُمُ عَلَيْهِ اللَّوَابِسُ) - الكافي (ط - دار الحديث، ج ١ ص ٦١).

و المراد من العلم بالزمان أن يعي العالم ما يدور حوله من احداث وما يحاك من قبل أعداء الإسلام من مؤامرات، لئلا يكون العالم جزءاً منها أو طرفاً فيها، أي أن يعلم بالمصالح و المفسدات من الناحية الاجتماعية و ما يرجع بالفائدة على الإسلام و المسلمين كي لا يكون في دائرة من يناصر أعداء الدين من حيث لا يشعر، و الخلاصة أن من لا يعلم بالزمان قد يصدر فتاوى ترجع بالضرر على الإسلام و المسلمين، إن العلم بالزمان يتطلب من العالم أن يفقه مقاصد الشريعة و يفهم الأولويات، أما اذا لم يكن كذلك فإن تصديه لهذا المنصب قد يكون ضرره أكبر من نفعه، خصوصاً إذا عمل ولايته في بعض الأمور العامة فإن هذه الولاية لن تكون ذات فائدة راجعة الى الطائفة، ولا يتحقق ذلك إلا بعلم بالزمان كما جاء في الرواية، ورغم أن ولاية الفقيه قد اختلف فيها الفقهاء أي في سعتها و ضيقها، فقد رآها النراقي في عوائده و صاحب الجواهر و السيد الإمام ولاية مطلقة، و لهم أدلتهم على ذلك، حتى أن صاحب الجواهر قال: (و كفى بالتوقيع الذي جاء للمفيد من الناحية المقدسة، و ما اشتمل عليه من التبجيل و التعظيم، بل لولا عموم الولاية لبقى كثير من الأمور المتعلقة بشيعتهم معطلة، فمن الغريب و سوسة بعض الناس في ذلك، بل كأنه ما ذاق من طعم الفقه شيئاً، و لا فهم من لحن قولهم و رموزهم أمراً، و لا تأمل المراد من قولهم إنني جعلته عليكم حاكماً و قاضياً و حجة و خليفة و نحو ذلك) (جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام؛

ج ٢١، ص: ٣٩٧)، وبالغ بعض الفقهاء في انكارها حتى قال الشيخ الأعظم رحمه الله: "نعم الولاية على هذه وغيرها ثابتة للإمام ع بالأدلة المتقدمة المختصة به مثل آية (أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ)، وقد تقدم أن إثبات عموم نيابته للفقيه عنه ع في هذا النحو من الولاية على الناس ليقترن في الخروج عنه على ما خرج بالدليل دونه خرط القتاد. (كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري، ط - القديمة)؛ ج ٢، ص: ٨٧).

٤ المرونة الفائقة للفقه المستتبط فيه تلبية الحاجة العملية للمكلفين :

لا يخفى على ذي لب أن الشريعة الإسلامية سهلة سمحاء وأن المشرع أراد إيصال المكلفين إليه بأحكام ميسرة، ولهذا جاءت الاحكام الشرعية بعناوين مختلفة منها عنوان الأحكام الأولية، والاحكام الثانوية التي تنطبق على المكلف في حالات العسر والحرج، وقد أفاض فيها الذكر الحكيم والسنة المطهرة، قال تعالى: (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) وقال تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) وقال تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) وقال تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا) وروي عنه ص: (ما عرض عليه أمران أحدهما أيسر من الآخر إلا أخذ بأيسرهما) (حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار عليهم السلام ج ١ ص ٣١٠)، نعم يظهر من أي الذكر الحكيم والروايات أن الشرائع السماوية السابقة ليست بهذه المثابة، بل فيها شيء من الضيق، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾، أما في شرعنا الحنيف فالأمر غاية في السهولة واليسر، خصوصاً على الضعفاء والمرضى والمعسرين، قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى

المُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»، وروى ابن عباس عن النبي ص أنه قيل له يا رسول الله. أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: الحنفية السمحة، (إن أحب الدين إلى الله الحنفية السمحة)، وقال ص (إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا)، والرواية وإن لم ترد بسند صحيح غير أن بها عبقاً من مشكاة النبوة وأنوار الرسالة، ويريد بها النبي ص أن يوضح بأن التشدد في الدين يؤدي إلى النفرة منه وعدم الاستقامة فيه، ولهذا لا بد من التسديد والمقاربة ومن ثمّ يتاح للمرء أن يصل إلى روح التشريع، بالإضافة إلى ما ورد: " لا تحملوا على شيعتنا وأرفقوا بهم " (الكافي - الشيخ الكليني - ج ٨ - الصفحة ٣٣٤ ح ٥٢٢).

الدور الأبوي

٥

لا يخفى أن المرجع يمثل الدور الأبوي للطائفة، بمعنى أن الطيف المتعدد لأتباع أهل البيت ع هم كالأبناء بالنسبة إليه، ومن الطبيعي أن يصدر منهم تجاه بعضهم وضد المرجع أمور غير مستحسنة أو غير لائقة، وهنا ماذا ينبغي للمرجع أن يقوم به من عمل لتصحيح و تقويم تلك الأفعال والأعمال التي صدرت منهم ضد بعضهم أو ضده، فهل يقف مع بعضهم ضد بعضهم الآخر أو يتطرف في معالجة الموقف؟.

إن موقف المرجع لا بد أن يقوم على العدل و الشفقة و الرحمة، مع الاتصاف بالحكمة كي لا ينفطر عقد اللحمة بين أبناء الطائفة فيزدادون تشردماً، ولعل ما ورد في وصف النبي ص في قوله تعالى: (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ)(التوبة: ١٢٨) حري أن يتصف به المرجع على قدر مكنته، فيجسد كونه واحداً منهم يعز عليه ما يصابون به من ألم و يحرص على خلاصهم ورفع مستواهم بالأمل والعمل، وبعبارة أخرى يبتعد عن أن يحسب على طرف دون طرف، فضلاً عن أن يرجح الكون مع طرف ضد الطرف الآخر، فيصبر على الأذى من أجل إيصالهم إلى الرشيد كما يفعل الأب الحكيم في التعامل مع ابنائه.

لعل اتصاف المرجع بالوسطية من أهم الصفات التي بها تتحقق أعظم المصالح وتدفع بها أعظم المفسدات عن الطائفة، وذلك لأن الطائفة هي مكون أساسي للعالم الإسلامي وبالتالي هي جزء من العالم بنحو أوسع، ومن أهم ما ينبغي أن يتوافر في أي مكون يتوق إلى النمو ويرنو إلى التفاعل الإيجابي مع محيطه الإسلامي أولاً ومع المحيط الكوني الإنساني ثانياً التعامل بوسطية ليكون شاهداً عدلاً ومشهوداً صدقاً بأنه لا يريد إلا الخير لأمته وللمجتمع الإنساني، قال تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) (البقرة: ١٤٣)، وتشير الآية هاهنا إلى المجتمع الإنساني (شهداء على الناس) أي أنهم ليسوا بشهداء على المسلمين فضلاً عن أن يكونوا شهداء على الطائفة التي ينتمون إليها فحسب، إن المجتمع الإنساني من سننه وأسسها التدافع، قال تعالى: (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ)، وهذا التدافع سيؤدي في نهاية المطاف لجعل البقاء لمن يتصف بالوسطية لقربه من الناس كافة وملاءمته مع نفسه، أما من حاد عن الوسطية فإنه وإن هيمن على المشهد برهنة زمنية، إلا أن مآله إلى الزوال ومصيره إلى الإضمحلال.

ويمكن تعريف الوسطية بالاعتدال والأخذ بالنهج الأقوم دون التشدد أو التسبب والانحلال، ويترتب عليها ربط المؤمنين بدينهم وإقامة العدل بينهم وتحقيق أهداف الرسل والأنبياء المتمثلة في القوامة بالقسط، قال تعالى : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ)، وبذلك تندفع الإشكاليات عن الدين لكونه يلائم الإنسان بوسطيته ويلبي حاجاته لانبثاقه من الفطرة، ليعود على المسلم كفرد والمسلمين كأمة بالرحمة والخير، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) أي أنه ليس رحمة لنفسه أو لفئته الخاصة أو للمسلمين بنحو عام بل للعالمين جميعاً، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (المائدة: ٨).

ونريد بها هنا معنىً واسعاً يشمل ماله دخل في استنباط الأحكام الشرعية وما يتصل بمعرفة بعض الموضوعات الهامة التي تترتب عليها الأحكام الشرعية بنحو دقيق، وقبل أن نوضح هذين المعنيين نؤمى إلى أهمية الاستشارة لدى الشارع المقدس، قال تعالى: (**وَ شَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**) (آل عمران : ١٥٩)، ولا نريد هاهنا أن نستدل بها على الإمامة كي يقال أنها أمر إلهي وليست من شؤون الناس وأمرهم، بل نريد أن نؤكد على أهمية المشورة في الأمور الراجعة إلى الأمة في شأنها العام، ومن الواضح تدخل المرجع في الشأن العام للمؤمنين، وقد وردت عدة من الروايات تفصح مبينة عن أهمية الاستشارة وكونها تهدي المستشار إلى الصواب، فقد أشار سلمان الفارسي على رسول الله (ص) يوم الأحزاب بحضر خندق حول المدينة، وقبل الرسول (ص) مشورته وأمر بحضر الخندق، وكان النصر للمسلمين. (تاريخ الطبري، ٢/٥٦٦).

وإذا كان النبي ص وهو المسدد من قبل الحق تعالى يستشير أصحابه في أمر القتال في واقعة الخندق، فما بالك بغيره ممن لا يمتلك مؤهلاته ص ولا قدراته ع، وهنا لا بأس أن نشير أن من مبادئ القيادة الناجحة الإذعان من قبل المقودين بالقائد لكونه لا يريد إلا ما يرجع إلى صلاحهم، ومعنى ذلك أن الاستشارة منه ص تمهد لأصحابه واتباعه بالسير تبعاً له عن قناعة تامة وفهم راسخ، ولعل ما ورد في قوله تعالى: (**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ.... فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَأَلْتُمْ مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**) (البقرة / ٢٣٣)، يوضح لنا أن المستقبل لكل من الطرفين يتوقف على ما يستشعر به في صاحبه من موضوعية وقناعة بأن ترك الرضاعة من قبل الوالدة لا يهدد مستقبل الطفل، ولهذا قرنت الاستشارة بإقامة الصلاة و انفاق المال والاستجابة لله تعالى في طاعته المطلقة، مما يعني أن مسائل الحياة ذات أهمية بالغة تتوقف على الاستشارة قال تعالى: (**وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا**

الصَّلَاةَ وَأَمْرَهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) (الشورى / ٣٨)، و بناءً على ذلك فإن جزءاً من شخصية القائد يتوقف على بلورة الرأي مع ذوي الخبرة والاختصاص دون استعلاء من القائد.

سلامة الاعتقاد ووسطيته

٨

من البدهي أن المرجع هو جوهرة العقد وبالتالي فهو النمرقة الوسطى التي يرجع اليها الغالي ويلحق بها القالي، وعليه يتعين ان يكون المرجع يحمل عقيدة سليمة في مرتكزاته الايمانية في عقيدته بالله تعالى و صفاته واعتقاده بأنبيائه ورسله وايمانه بالمعاد، كما جاء في أي الذكر الحكيم و كذلك في ايمانه بإمامة الأئمة من أهل البيت ع وأنهم خلفاء النبي ص الذين لهم المقام الشامخ فلا يجارون ولا يبارون، بأن يعتقد بالمضامين الواردة في الروايات التي تصفهم بصفات لا يتصف بها سائر الخلق مهما علا شأنه وعظمت رتبته، وإليك بعضاً من الروايات:

□ الإمام أمين الله في خلقه وحجته على عباده وخليفته في بلاده والداعي إلى الله والذاب عن حرم الله الإمام المطهر من الذنوب والمبرأ عن العيوب. (الكافي: ج ١ ص ١٩٨ ح ١).

□ إن الله عز وجل أوضح بأئمة الهدى من أهل بيت نبينا عن دينه وأبلغ بهم عن سبيل منهاجه... فالإمام هو المنتجب المرتضى والهادي المنتجى... لم يزل مرعياً بعين الله... مصروفاً عنه قوارف السوء مبرأً من العاهات محجوباً عن الآفات معصوماً من الزللات... (الكافي: ج ١ ص ١٩٨ ح ١).

□ (عالم لا يجهل، راع لا ينكل... إن الأنبياء والأئمة عليهم السلام) يوفقهم الله، ويؤتيهم من مخزون علمه وحكمه.. (معاني الأخبار: ص ١٠٠ باب معنى الإمام المبين).

□ قال عليه السلام — في حديث آخر — : (للإمام علامات: أن يكون أعلم الناس، وأحكم الناس، وأحلم الناس، وأتقى الناس وأعبد الناس..) (معاني الأخبار، الخصال، عيون أخبار الرضا (ع)).

أما إذا كان المرجع لا يرى هذه الخصائص لأهل البيت ع فلن يرجع إليه السواد الأعظم من اتباع أهل البيت ع، ومع ذلك فإن عليه ان يعتقد فيهم بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، وقد جاء هذا المضمون في بعض الروايات التي تفصح عن هذا المعنى:

منها ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام (ياسلمان نزلونا عن الربوبية وادفعوا عنا حظوظ البشرية فإننا عنها مبعدون وعا يجوز عليكم منزهون، ثم قولوا فينا ما شئتم فإن البحر لا ينزف وسر الغيب لا يُعرف..) (معاني الأخبار).

ومنها أن الصادق ع قال لإسماعيل بن عبد العزيز (" لا ترفعوا البناء فوق طاقتنا فينهدم، اجعلونا عبداً مخلوقين وقولوا فينا ما شئتم") (بصائر الدرجات ص ٢٦١)، وفي رواية أخرى عنه ع أنه قال لكامل التمار: ("يا كامل اجعلوا لنا رباً نؤوب إليه وقولوا فينا ما شئتم...") ثم قال (ع): "والله ما خرج إليكم من علمنا إلا ألف غير معطوفة") (مستدرك سفينة البحار: الشيخ النمازي ج ٧ ص ٥٢).

ومنها ما ورد عن مالك الجهني قال: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ حِينَ أُجْلِبَتِ الشَّيْعَةُ وَصَارُوا فِرْقًا فَتَنَحَيْنَا عَنِ الْمَدِينَةِ نَاحِيَةً ثُمَّ خَلَوْنَا فَجَعَلْنَا نَذْكُرُ فَضَائِلَهُمْ وَ مَا قَالَتِ الشَّيْعَةُ إِلَيَّ أَنْ خَطَرَ بِأَلِنَا الرُّبُوبِيَّةُ فَمَا شَعَرْنَا بِشَيْءٍ إِذَا نَحْنُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَاقِفٌ عَلَى حِمَارٍ فَلَمْ نَدْرِ مِنْ أَيْنَ جَاءَ فَقَالَ يَا مَالِكُ وَيَا خَالِدُ مَتَى أَحَدْتُمَا الْكَلَامَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ فَقُلْنَا مَا خَطَرَ بِأَلِنَا إِلَّا السَّاعَةَ فَقَالَ اأَعْلَمَا أَنْ لَنَا رَبًّا يَكْلُونَا بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ ٧ نَعْبُدُهُ يَا مَالِكُ وَيَا خَالِدُ قُولُوا فِيْنَا مَا شِئْتُمْ وَ اجْعَلُونَا مَخْلُوقِينَ فَكَّرَهَا عَلَيْنَا مِرَارًا وَ هُوَ وَاقِفٌ عَلَى حِمَارِهِ ٨.

٧ (١) كلاه الله: حفظه و حرسه.

٨ اربلي، علي بن عيسى، كشف الغمة في معرفة الأئمة (ط - القديمة) - تبريز، چاپ: اول، ١٣٨١ ق.

وهناك روايات متعددة تفصح مبينة عن مقام الإمامة وأنه همزة الوصل بين الخلق والحق وأنه لا تكون إلا بجعل من عند الله تعالى، وأنها منصب أعلى رتبة من النبوة، كما دلت على ذلك عدة من الروايات الواردة في تفسير قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) (البقرة: ١٢٤) ولعل ما ورد

عن الإمام الرضا عليه السلام يوضح مقام الإمامة بأجلى بيان، روي عنه عليه السلام: (الإمام أمين الله في أرضه و حجته على عباده و خليفته في بلائه الداعي إلى الله و الذاب عن حرم الله الإمام المطهر من الذنوب المبرأ من العيوب مخصوص بالعلم مرسوم بالحلم نظام الدين و عز المسلمين و غيظ المنافقين و بوار الكافرين الإمام واحد دهره لا يدانيه أحد و لا يعادله عالم و لا يوجد منه بدل و لا له مثل و لا نظير مخصوص بالفعل كله من غير طلب منه له و لا اكتساب بل اختصاص من المفضل الوهاب فمن ذا الذي يبلغ معرفة الإمام و يمكنه اختياره هيئات هيئات ضلت العقول و تاهت الحلوم و حارت الأبواب و حسرت العيون^{١٠} و تصاغربت العظام و تحيرت الحكماء و تقاصرت الحلماء و حصرت الخطباء و جهلت الألباء و كلت الشعراء و عجزت الأدباء و عيبت البلغاء عن وصف شأن من شأنه^{١١} أو فضيلة من فضائله فأقرت بالعجز و التقصير و كيف يوصف له^{١٢} أو يُنعت بكنهه أو يفهم شيء من أمره أو يوجد من يُقام مقامه و يُغني عنه لا كيف و أنى و هو بحيث [بحيث] النجم من أيدي المتناولين و وصف الواصفين فأين الاختيار من هذا و أين العقول عن هذا و أين يوجد مثل هذا أظنوا أن يوجد ذلك^{١٣} في غير آل الرسول ص كذبتهم و الله أنفستهم و منتهم الباطل^{١٤}؛ فارتقوا مرتقى صعباً^{١٥}).

نعم ينبغي للمرجع صاحب القدم الراسخة في الولاية أن يستوعب الطيف المتعدد من شيعتهم عليهم السلام، ويعمل جاهداً في إيصالهم إلى حقانية معرفتهم ع.

^٩ (٥). و في بعض النسخ الخطية: «له».

^{١٠} (٦). خ ل « و حسنت العيون».

^{١١} (٧). خ ل « من شئونه».

^{١٢} (٨). و في بعض النسخ: « و كيف يوصف بكلمه».

^{١٣} (٩). خ ل « أظنون ان ذلك يوجد».

^{١٤} (١٠) خ ل « و منتهم الاباطيل».

^{١٥} ابن بابويه، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام - طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ.ق.

الذوق السليم والسليقة الفقهية لفهم لحن كلامهم عيهم السلام

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثٌ تَدْرِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ تَرَوِيهِ وَ لَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ فُقَيْهًا حَتَّى يَعْرِفَ مَعَارِيضَ كَلَامِنَا وَإِنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ كَلَامِنَا لَتَنْصَرِفُ عَلَيَّ سَبْعِينَ وَجْهًا لَنَا مِنْ جَمِيعِهَا الْمَخْرُجُ.^{١٦}

هناك روايات كثيرة عن المعصومين كقولهم (ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معاريض كلامنا وإن الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهاً لنا من جميعها مخرج) (معاني الأخبار؛ النص؛ ص ١)، وفي رواية أخرى عن داوود بن فرقد قال: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَنْتُمْ أَفْقَهُ النَّاسِ إِذَا عَرَفْتُمْ مَعَانِي كَلَامِنَا إِنَّ الْكَلِمَةَ لَتَنْصَرِفُ عَلَيَّ وَجُوهَ فَلَوْ شَاءَ إِنْسَانٌ لَصَرَفَ كَلَامَهُ كَيْفَ شَاءَ وَ لَا يَكْذِبُ.^{١٧}

ونقص هذا العنوان أن يتصف الفقيه بالقدرة الفائقة لاستنتاج النص من القرآن والروايات دون الذهاب إلى الإيغال في التأويل بحيث يخرج الكلام عن كونه مفهوماً لدى العرف، أي أن جميع ما يستنبطه من أحكام فقهية ورؤى مفاهيمية تستند إلى النص من ناحية وتسندها شواهد اللغة والآيات والروايات من ناحية أخرى، بمعنى أن يعضد بعض النصوص بعضها الأخرى فهم ما يراد منها، دون وجود استبعاد لدى من يقرأ النتيجة، بل يرى أن ذلك مما يفهم من النص، ولا نريد بذلك الاقتصار في استنباط الفتاوى على النصوص فحسب، بل على ما درج عليه الفقهاء من اعتماد الاجماع والعقل بالإضافة إلى الكتاب والسنة، مع ذوق فقهى محكم، يتصف من خلاله ذلك المرجع الفقيه بتلبية الحاجة الماسة لإعطاء الأحكام الشرعية بما يتناسب مع الزمان والمكان والمستجدات.

^{١٦} ابن بابويه، محمد بن علي، معاني الأخبار - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.ق.

^{١٧} ابن بابويه، محمد بن علي، معاني الأخبار - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.ق.

السيرة والسلوك

١٠

ونريد بهذا العنوان أن يكون المرجع له سجل تأريخي ناصع في حياته، لا نبالغ إذا قلنا إنه يجب أن يكون من نعومة أظفاره، وهكذا في مراحلها العلمية المختلفة، كي نأمن من مزلق متعددة، من أهمها: الأمراض النفسية التي قد تعترى بعض الشخصيات في مراحل مبكرة من العمر تنعكس سلباً على المراحل المتأخرة منه، كبعض أمراض القلق وانفصام الشخصية، بل والأمراض الأخلاقية، كالغضب السريع والحدة في التعامل مع الغير، وعدم الاتصاف بالحلم والأناة.

ومنها: أن يكون من أسرة لها قبول اجتماعي، بمعنى لم يكثر الفاسدون منها الذين يعرفون بالجرائم وسوء السيرة، ولعل ما ورد في شروط إمام الجماعة من لابدية توافر العدالة مع اقترانها بعدم اقترافه لمنافيات المروءة وأن لا يكون ابن زنا ولا أبرصاً ولا أجذما فيه قرآن وإيماءات على لابدية توافر هذه المواصفات في المرجع، وإليك بعض ما جاء من الأدلة على لابدية اشتراط ذلك في إمام الجماعة الذي يفهم منه بالأولوية اشتراط ذلك أيضاً في المرجع.. منها ما روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا يصلين أحدكم خلف المجذوم والأبرص والمجنون والمحدود وولد الزنا، والأعرابي لا يؤم المهاجرين» (الوسائل ٨ : ٣٢٥ / أبواب صلاة الجماعة ب ١٥ ح ٦)، ومنها ما روي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): «أنه قال : خمسة لا يؤمّون الناس ولا يصلّون بهم صلاة فريضة في جماعة: الأبرص والمجدوم...» (الوسائل ٨ : ٣٢٤ / أبواب صلاة الجماعة ب ١٥ ح ٣، الفقيه ١ : ٢٤٧ / ١١٠٥)، نعم قد يقال إن ذلك يختص بمورد النص، بمعنى أن هذه الشروط في إمامة الجماعة فقط، لكن التأمل في الروايات التي يستنبط منه نيابة المرجع عن المعصوم يوصلنا إلى اشتراط هذه الشروط في المرجع أيضاً، إذ أنه واسطة بين المؤمن وبين المعصوم لإيصاله إلى الحكم الشرعي، ومن الواضح أن النفوس لا تطيب لمن كان له سجل غير طيب، وليس بطاهر في نسبه، أو به غضاضة في أخلاقه، أو ابتلائه بما يوجب النفرة منه وعدم الارتياح إليه، وقد يقال إن ذلك استحسان، لكن فهم المطلب من خلال الأولوية القطعية المستفادة من الروايات كما استفيد ذلك في عدالته رغم أن العدالة هي شرط في إمام الجماعة، وهكذا يمكن أن نفهم اشتراط

ذلك من خلال تنقيح المناط، والخلاصة أننا نريد أن يتوافر في المرجع صفات توجب المقبولية لدى عموم الناس من الطائفة، بل من غيرها لكونه يمثل الوجه المشرق لها.

التشخيص الدقيق للموضوعات

لا يخفى ما لتشخيص الموضوع من أهمية فائقة، إذ أن الحكم يترتب عليه، وبانتفائه ينتفي الحكم، ولهذا قال الشهيد الصدر (يرحمه الله): (وإذا عرفنا معنى موضوع الحكم، استطعنا أن ندرك أن العلاقة بين الحكم والموضوع تشابه ببعض الاعتبارات العلاقة بين المسبب وسببه كالحرارة والنار، فكما أن المسبب يتوقف على سببه كذلك الحكم يتوقف على موضوعه، لأنه يستمد فعليته من وجود الموضوع، وهذا معنى العبارة الأصولية القائلة: "إن فعلية الحكم تتوقف على فعلية موضوعه" أي إن وجود الحكم فعلاً يتوقف على وجود موضوعه فعلاً... انتهى) (دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١ - الصفحة ١٠٧).

وقد قسم الفقهاء موضوعات الحكم الشرعي إلى أقسام متعددة..

منها موضوعات مستنبطة شرعية (أي يستنبطها الفقيه من خلال فهمه للنصوص الشرعية والأحكام).

ومنها موضوعات ترجع إلى العرف واللغة، كذلك أيضاً إلى موضوعات ثابتة ومستقرة وموضوعات متغيرة ومتطورة، بمعنى أنها تختلف باختلاف الزمان والمكان، ويهملنا هنا مسألة الموضوعات المستنبطة من لدن الفقيه، والتي يفهمها من خلال الروايات الواردة عن الشارع المقدس، مثل مقدار الكرم والمسافة الشرعية والبلوغ، وهناك أمور يشوبها كثير من الغموض حددها الشارع بنحو ما، كالاتنجاه والقصر والعقل.

من هنا يكون تحديد الفقيه للمراد من ذلك من لدن الشارع له أهمية في استنباط الحكم الشرعي، فقد عيّن الشارع الحجر للاستنجا في ذلك الزمان، فهل أن تعيينه له موضوعيه أم أنه يتناسب مع ذلك الزمن الذي كان يعيشه الناس ويمكن أن يتغير باختلاف الأزمنة المتعددة، ففي هذا الزمان يمكن استخدام الأوراق الموضوعة في الحمامات العامة بدل الأحجار، وعلى ذلك رأى الشيخ الطوسي - يرحمه الله - "أن النزاعات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والتجارية على الإمام أن يرجع فيها إلى أهل الخبرة، ويعمل بقولهم في تحديد حجم الخسارة والتلف، وكذلك في مدى وحجم الإصابات والجروح في البدن" (تلخيص الشافعي، الشيخ الطوسي مجلد ١ ص ٢٤٠، منشورات عزيزي، قم)، وقد أسهب صاحب الجواهر - رحمه الله - في عباراته في تبيان اعتماده على العرف بتحديد المفاهيم، وأنها شاملة لكل أبواب العبادات والمعاملات، فمثلاً في تعيين حدود الكثرة والقلة في العمل قال - يرحمه الله -: "إنه يكفي لتحديد مسمى الكثرة الرجوع إلى العرف والعادة لدى الناس، ولا نحتاج إلى نص مخصوص" (جواهر الكلام، محمد حسن النجفي، ج ١ ص ٦٠، دار احياء التراث العربي)، ونفى - يرحمه الله - أن يكون المقصود بالرجوع إلى العرف في تعيين مسمى الكثرة، لا يعني الرجوع إلى الفهم العرفي لتعيين الأحكام حتى يحصل اعتراض وإشكال على ذلك (المصدر السابق)، وهكذا اعتمد - يرحمه الله - في أن الألفاظ والمصاديق المتعلقة بالقضاء والشهادة كفهم المدعي من المنكر يرجع فيها إلى العرف، كغيرهما من الألفاظ التي لم تثبت لهما حقيقة شرعية ولا قرينة على إرادة معنى مجازي خاص، بل ترقى الشيخ الطوسي - يرحمه الله - ورأى أن العرف يقدم على النص الشرعي، فمن أقسم بأن لا يأكل لحماً وأكل سمكاً لم يحنث، مع وجود نص في القرآن الكريم يفصح عن أن السمك لحم، قال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا) (سورة النحل: ١٤).

إشكال

وقد يثار إشكال، ما هو المراد من العرف؟ هل هو العرف في زمان صدور النص أم أنه

العرف في زمن استنباط الحكم الشرعي؟

وهنا قد اختلف الفقهاء في هذه المسألة فبعضهم يرى انه عند اختلاف العرف بين عصر صدور النص وعصرنا فالمحكم هو فهم عصرنا لذلك، وبناءً على ذلك فإن مفهوم الغناء في عصر النص قد يكون هو ترجيع الصوت بنحو يستعمله أهل الفسوق والعصيان، غير أن ذلك لا يعد من الغناء في عصرنا الحاضر، إذ أن العرف قد اختلف في ذلك كثيرا، ولعل ما يطلق عليه غناء في العصر القديم لا يوجب الطرب ولا يناسب مجالس أهل اللهو والفسوق في العصر الراهن، ولهذا فإن من يرى تحكيم العصر الحاضر في فهم الموضوع لدى العرف بلحاظ تغير الزمن يرى حلية الكثير من الأناشيد والأغاني التي تدور حول الأم والطبيعة والوطن والعلم وما إلى ذلك من الأمور التي باتت من مقتضيات العصر، أما من يرى فهم الموضوع على أساس عصر الصدور، فإنه سوف يرى حرمة ذلك، وسيرى أن الغناء كمفهوم الكر والفرسخ والفساق لا بد أن يرجع في فهمه الى عصر النص.

من خلال ما تقدم اتضح

أن للفقيه دور بارز في فهم الموضوع المستنبط بالنحو الدقيق الذي يتناسب مع الحكم الشرعي، حتى وإن كان ذلك الموضوع قد استخدم من لدن الشارع، نعم هناك موضوعات حدد الشارع المعنى المراد منها بدقة وأخرجها عن استعمالها اللغوي كالزكاة والصوم والصلاة والحج، فهنا لا مجال للاستنباط فيها، وإن ذهب الشيخ الأنصاري (ره) الى انه من اختصاصات الفقيه الموضوعات المستنبطة العرفية واللغوية كالربا والحجاب، وأنها كمفهوم الفاسق في آية النبأ، حيث يترتب عليها حكم خبر الفاسق والعاقل، وبعض الفقهاء يرى لأبدية الرجوع الى الفقيه في تعيين الاحكام المستنبطة الفرعية واللغوية، ويدلل على ذلك بأن الشك فيها هو بعينه الشك في الاحكام الشرعية، ومن الظاهر ان المرجع في الاحكام الشرعية المترتبة على تلك الموضوعات المخترعة هو

المجتهد، فالرجوع فيها اليه عبارة أخرى عن الرجوع اليه في الاحكام المترتبة عليها، وقد ذهب الى هذا الرأي السيد الخوئي (ره) (التنقيح في شرح العروة، ج ١ ص ٤١٣، الناشر: انصاريان)، وهكذا ذهب السيد الحكيم في مستمسكه، وقد استدل على ذلك بأن عموم أدلة التقليد والرجوع الى المفتي تشمل كل ما يحتاج الى نظر واجتهاد من المفاهيم اللغوية والعرفية كالصلاة والصوم (كما تشمل أيضا موضوعات الصعيد والغناء والأداء والجذع والثني وباقي الموضوعات العرفية واللغوية) وقال إن البناء على عدم جواز التقليد فيها يقتضي البناء على وجوب الاجتهاد او الاحتياط فيها (من قبل المكلف) ولا يظن من احد الالتزام به (مستمسك العروة، ج ١ ص ١٠٤).

ويمكن أن يستدل بذلك بأن أصحاب الأئمة (ع) سئلوا عن الموضوعات العرفية واللغوية، فقد جاءت مسائل متعددة عن الأزمات والفقاع والأنصاب، بناءً على ذلك فإن على الفقيه مسئولية فهم الموضوع بنحو دقيق لترتب الحكم الشرعي عليه، ولعلنا لا نضيف جديدا إذا قلنا إن على الفقيه أن يكون فهمه للغة العربية بنحو دقيق يتطلب منه نحواً من فهم كلام الأدباء وفقه اللغة والاطلاع على المعاجم اللغوية لإثراء حصيلته وحصول ذوق لغوي يؤهله لفهم النص.

تكميل

من الأمور التي تتعلق بفهم الموضوع لاستنباط الحكم الشرعي فهم الآليات التي اعتمدها الشارع للوصول الى الحكم، وأنها مجرد طريق يمكن أن يستبدل بطريق آخر إذا كان أقوى منه في ترتب الحكم عليه، من هذا القبيل القرعة لإلحاق الطفل المتنازع عليه بين شخصين في حالة عدم وجود بيّنة، إذ أن من الواضح في عصرنا الحاضر لا مجال لتطبيق القرعة مع التقدم العلمي الهائل في فك الشفرة الوراثية، بعلم DNA.

ويلحق بذلك مسألة التزام بين الأحكام الشرعية، كالتزام بين الحلية والحرمة، فتشريح المسلم حرام لكونه يعد انتهاكاً لحرمة، غير أنه إذا توقف عليه التعلم في الطب لإنقاذ حياة الناس جاز ذلك لكونه أهم، وهو من قبيل المرور في الأرض المغصوبة لإنقاذ الغريق، وهكذا

الحال في مسألة التبرع بالأعضاء، والتي تحتاج إلى بحوث علمية معمقة تتناسب مع مقتضيات العصر الحديث، إذ أن التقدم العلمي الهائل في معالجة الأمراض واحتياج بعض المرضى إلى بعض الأجزاء من (الأحياء الموتى) بمعنى الذين ماتوا دماغياً ولكنهم لا زالوا يعيشون على الأجهزة.

وهنا يحتاج الفقيه أن يشخص أولاً معنى الموت، وأنه هل يتحقق بتوقف القلب أم أنه يكفي فيه الموت الدماغى؟! وعلى ذلك هل يمكن أيضاً للحي أن يوصى بالتبرع بأعضائه بعد موته دماغياً؟!، خصوصاً إذا كان يتوقف عليها إنقاذ حياة بعض المؤمنين، ومن الواضح أن الفقيه هنا يحتاج أن يبحث عدة من المسائل، كمسألة تحقق الموت من الناحية الشرعية، ومسألة ملكية الحي لأعضائه بعد موته، بمعنى مسوغية إيصاله بالتبرع بها كإيصاله للتبرع بثلثه أو ببعض ثلثه، إن هكذا مسائل باتت تشكل ضرورة ملحة على الفقيه أن يعتني بها عناية كبيرة، وأن يستشير في تشخيص الموضوعات ذوي الخبرة من الأطباء الاستشاريين الذين لهم دراية وفهم عمليان بالموضوعات المستجدة في هذه الأمور، وقد أشار الفاضل التوني إلى أن تعلم الحساب والجبر والتناظر والفلك والجغرافيا وعلوم الهندسة والطب مثل التحقق من وجود القرن أو هو العفل في فرج المرأة الذي يمنع من وطئها وتحديد الموانع العضوية للزواج من مكملات الاجتهاد، وتحصيلها يعتبر شرطاً لتحقيقه (الوافي في أصول الفقه، الفاضل التوني، ص ٢٨٢ مجمع الفكر الإسلامى).

انظر إلى أهمية تشخيص الموضوعات والإحاطة بالواقع المعاش في العمل المرجعي للسيد عباس الرضوي المنشور في كتاب (آراء في المرجعية الشيعية) ص ٢٦ إلى ص ٢٩٩ فقد أفاد وأجاد في هذا البحث.

تلمة

كي يتمكن الفقيه من تشخيص الموضوع وبالتالي إعطاء الفتوى المناسبة من الضروري أن يحيط بالواقع الاجتماعي، ويطلع على المستجدات، ويكون له إلمام بالثقافة وما يدور من أحداث، لأن ذلك يعطيه إماماً بالواقع وبالتالي يعرف ما يراد من التعبيرات اللغوية لدى العرف، ولهذا يرى

الشهيد الثاني - يرحمه الله - على أن الفقيه عليه أن لا يفتي في الأمور المتعلقة بألفاظ أفراد المجتمع وتعابيرهم اللغوية في القسم والوصية والأمثال، ما لم يكن من أبناء ذلك المجتمع أو المدينة، وملماً بمفاهيم وأنماط القسم والوصية والإقرار والمعاني المقصودة في التعابير والمصطلحات المستخدمة شعبياً، مما يمكنه من إدراك مقاصدهم الحقيقية والتصرف على أساسها (آداب التعليم والتعلم في الإسلام، ترجمة منية المرید إلى الفارسية، السيد محمد باقر حجتی ص ٦٢٩ مكتب نشر الثقافة الإسلامية).

ولعل ما ورد عن علي - عليه السلام - "أعرف الناس بالزمان، من لم يتعجب من أحداثه" (غرر الحكم: ٣٢٥٢)، ومن اطلع على الواقع ومارس الفتاوى المستتجة من خلال تقلبات ذلك الواقع سوف يرى وجود حاجة ماسة لمعرفة شؤون السياسية والاجتماع في دقة نظرة الفقيه لتشخيص الواقع، فالسيد الإمام - رحمه الله - قال: "إن من يعيش بعيداً عن أمور العصر وأحداثه ولا يملك القدرة على اتخاذ القرار في الأمور التي يحتاجها المجتمع لا يحق له التصدي وإعطاء الفتوى في الشؤون السياسية والاجتماعية، حتى لو كان الأعمى في العلوم المعروفة في الحوزات بسبب عدم معرفته بالموضوعات، فإن فتاواه ليست حجة على الآخرين، بل عليه هو أن يقلد الآخرين فيها" (صحيفة نور، ج ٢١ ص ٤٧).

إن كل من تبحر في العلوم واتسع أفقه وسبر أغوار المعرفة يدرك أن الفقيه بحاجة ماسة إلى العلم بالموضوعات بنحو يختلف فيه زماننا الحاضر عن الأزمنة السابقة، قال الفيلسوف محمد تقي جعفری: "إن اتساع الموضوعات والمسائل في كل باب من أبواب الفقه والكلام والحكمة والمنطق والأدب وتفسير القرآن الكريم والأخبار المتعلقة بالمعارف الإسلامية بلغ درجة يمكن معها القول إن تحصيل كل علم من هذه العلوم والمعارف بحاجة إلى عمر كامل، وللمثال: في الأزمنة السابقة كان الربا منحصرًا بمعدنين هما الذهب والفضة وبعض الأشياء الأخرى التي يتفق على اعتبارها نقداً، وكان الحكم بشأن تفاصيلها يتم بسهولة وسرعة، أما لو أردنا البحث في موضوع النقد اليوم (مثلاً من حيث الماهية والخواص الأولية واللوازم العينية واللوازم الملموسة والقيم والسياسة النقدية) فسندحتاج إلى قراءة ما لا يقل عن مائة كتاب، فضلاً عن لزوم الاطلاع على الأسس والمبادئ

والنظريات الاقتصادية التي تتعلق بموضوع النقد بشكل أو بآخر"، ثم أردف قائلاً: "فمنذ عدة سنوات أعكف على كتابة رسالة في موضوع الربا، وقد قرأت في أحد الكتب أنه تم خلال السنوات الخمس الأخيرة أكثر من ثلاثة آلاف كتاب حول موضوع النقد، وطبيعي أن الذي يريد إصدار فتوى أو حكم في موضوع النقد، ويطلع على القواعد والأصول والمسائل المتعلقة بالنقد يكون أقرب إلى الواقع من ذلك الذي يدلي بدلوه دون أي اطلاع على هذه القواعد والأصول" (مجلة حوزة، العدد ١٩/٢٧ مقابلة مع الأستاذ محمد تقي جعفري).

خاتمة

مما ينبغي أن يلتفت إليه هو أن على الفقيه أن يستعين في تحديد الموضوعات بآراء أصحاب التخصصات، فيرجع في كل موضوع إلى أهل التخصص فيه، وكمثال على ذلك: فإن حرمة لبس الذهب هل تشمل الذهب الأبيض أم هي مختصة بالذهب الأصفر المعروف لدى الناس منذ قديم الأزمان؟، وهنا لابد أن نرجع إلى أهل الاختصاص لتتعرف هل أن الذهب الأبيض هو البلاتين ورمزه في الجدول الدوري "Pt"، والعدد الذري له ٧٨، وهو معدن ثمين ونادر، أم أن هناك نوعاً آخر من الذهب يختلف عنه؟ فقد ذكر أهل الاختصاص أن هناك نوعين من الذهب الأبيض الموجود في الأسواق، وهما:

النوع الأول وهو عبارة عن خليط ومزيج بين كل من الذهب الأصفر، الذي يشكل الجزء الأكبر منه، ونسبة متفاوتة من المعادن الأخرى، كالفضة أو البلاديوم أو النحاس، ويطلق مصطلح الذهب الأبيض على هذا النوع من قبل المختصين في مجال الحلي والمجوهرات وصائغي الذهب، وهو ذو ثمن أرخص من البلاتين الخالص.

النوع الثاني وهو النوع المكون من البلاتين الخالص، وهو يحتوي على البلاتين كمكون وحيد لمحتواه، وهو بضعف ثمن النوع الأول من الذهب الأبيض، إلا أن إمكانية التفريق بين كل منها تصعب بالاعتماد على العين المجردة فقط.

ولهذا فإن على من يفتي بحلية لبس الذهب الأبيض أن يلتفت إلى وجود هذين النوعين، ليعطي الحكم على كل موضوع منهما بما يناسبه، ولقد كنت في جلسة حوار علمي في مجلس آية الله الميرزا جواد التبريزي - يرحمه الله - بتاريخ ١٠ ٤١٠ هـ.ق، فقال الشيخ - رحمه الله - إن الذهب الأبيض ليس بذهب أصلاً، وإنما أطلق عليه ذهباً لغلاء قيمته، كما أطلق على النفط الذهب الأسود، والحال أن الذهب الأبيض كما أسلفنا يختلف وينقسم إلى قسمين، بل أن هناك أقساماً أخرى للذهب كالأخضر والأزرق والبرونزي والوردى والأحمر بإضافة بعض المعادن إلى الذهب (انظر: ذهب، ويكبيديا).

بل أن على الفقيه أن يستعين بجمع من الفضلاء من تلامذته أو غيرهم من ذوي الذوق الرفيع ليتحاوَر وإياهم قبل إصداره للفتاوى، لتمثل تلك الفتاوى نضجاً علمياً وبلورة، تكون أقرب إلى الواقع، بمعنى أن نهاية المطاف وإعطاء الرأي للفقيه، غير أن لهؤلاء الفضلاء من تلامذته أو من فضلاء الحوزة الدور الكبير في إنضاج المسائل وإيصالها إلى الدرجة الأقرب من الواقع.

حُررَ بتاريخ ٥ جمادى الثانية ١٤٤٠ هـ

بقلم حسين صالح العايش البراك